جامعة المجاهد عبـــــد الحفيـــظ بوالصـــوف –ميلـــة–

كلية الحقوق

قســـــــم الحـــــقوق

امتحان الدورة العادية في مادة قانون البيئة والتنمية المستدامة

سنة ثانية ماستر قانون عقاري

اجب عن الأسئلة التالية بشكل مختصر ودقيق.

السؤال الأول: بيّن الأسباب التي أدت إلى تأخر اهتمام الدولة الجزائرية بمسألة البيئة؟ (4ن)

من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تتأخر في الاهتمام بمسألة البيئة ما يلي:

- دولة مستقلة حديثا.
- تركيز الجزائر على النهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون إعطاء أهمية للمسائل البيئية.
- الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار الفرنسي.
- تأخر الاهتمام الدولي بمسائل البيئية إلى غاية مؤتمر ستوكهولم 1972.
- عدم اقتناع الجزائر بفكرة التعاون الدولي البيئي في بداية حيث رأت أنها أحد الوسائل الجديدة للإمبريالية الغربية.

السؤال الثاني: لماذا ارتبط قانون البيئة –القانون 03-10– بالتنمية المستدامة؟ (3ن)

ارتبط قانون البيئة –القانون 03-10– بالتنمية المستدامة نظرا للأسباب التالية:

- ظهور تحولات جديدة من بينها التنمية المستدامة.
- ظهور تحديات بيئية جديدة أفضت إلى ضرورة حماية البيئة ومواردها في إطار التنمية المستدامة والتي تضمن حق للأجيال المستقبلية في الاستفادة من هذه الموارد.
- مشاركة الجزائر في مؤتمر قمة الأرض 1992 بريو والذي ربط البيئة بالتنمية المستدامة؛ ما جعل الجزائر تربط قانونها الجديد المتعلق بالبيئة بالتنمية المستدامة.

السؤال الثالث: أقرّت الأمم المتحدة 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام2030، وقد تضمنت 6 أهداف ارتبطت بالمجال البيئي، أُذكر هذه الأهداف الست دون شرح؟ (3ن)

1. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
2. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

3. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
4. العمل المناخي.
5. الحياة تحت الماء.
6. الحياة في البرّ.

<u>السؤال الرابع</u>: ما هي الآليات الوقائية التي وضعها المشرع الجزائري في يد الإدارة لحماية البيئة؟ (5ن)

1. نظام الترخيص كآلية قانونية وقائية لحماية البيئة: تُعتبر وسيلة الترخيص من أهم الوسائل، كونها الأكثر تحكّمًا ونجاعةً لما تحققه من حمايةٍ مسبقة من وقوع الاعتداء على البيئة وهناك عدة أنواع من هذه التراخيص: التراخيص المتعلقة بالنشاط العمراني، رخصة استغلال المنشآت المصنفة، التراخيص المتعلقة بتسيير النفايات وإدارتها.

2. نظاما الحظر والإلزام كآلية قانونية لحماية البيئة، بالنسبة لنظام الحظر وهو المنع من إقامة أي نشاط يهدد النظام البيئي، أما الإلزام هو إتيان بفعل إيجابي يحمي البيئة أو يقلل من مخاطر البيئية.

3. نظام دراسة مدى التأثير وموجز التأثير كضمانة قانونية لحماية البيئة، أي إجراء دراسة من قبل السلطة الإدارية لمعرفة مدى تأثير مشروع معين على الجانب البيئي قبل منحه الرخصة لإقامة هذا المشروع.

4. نظام الجباية البيئية: أي فرض جباية أو ضريبة على الأشخاص والأنشطة الملوثة للبيئة بهدف ردع المخالفين والحد من التصرفات المضرة بالبيئة.

<u>السؤال الخامس</u>: كيف تساهم الفواعل غير الرسمية في حماية البيئة في الجزائر؟ (5ن)

تلعب الفواعل غير الرسمية في الجزائر – المجتمع المدني، القطاع الخاص – دور مهما في حماية البيئة، فمسألة حماية البيئة لا تقع على عاتق الهيئات المركزية واللامركزية بل تشارك فيها فواعل غير رسمية أيضا، وتتجلى مساهمة المجتمع المدني من خلال: توعية بأهمية البيئة ونشر ثقافة البيئية وسط المجتمع، ممارسة الضغط على مختلف الأفراد، رفع الدعاوي القضائية ضد التجاوزات والجرائم البيئية، المشاركة في حملات تشجير –ولعلى جميعة الجزائر الخضراء أفضل مثال على ذلك، تقديم مقترحات للجهات المعنية لتفعيل المخططات البيئية، أما بالنسبة للقطاع الخاص فيتجلى مساهمته من خلال: تبني خيارات الإنتاج والتصنيع والنقل المستدام الصديق للبيئة، دعم المشاريع البيئية، تقديم الدعم المالي للمبادرات البيئية، أما بالنسبة للمواطن الجزائري فيعتبر احد الفواعل التي يمكن ان تساهم في حماية البيئة من خلال: الحد من التصرفات التي تساهم في تلوث البيئة والمحيط، ترشيد الاستهلاك للموارد المائية والطبيعية في اطار التنمية المستدامة، توعية الأسرية والمجتمعية بضرورة الحفاظ على البيئة.

بالتوفيق.. أستاذ المادة